



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية والثمانون

روما، 8-9 سبتمبر/أيلول 2004

البيان الختامي الذي ألقاه

الرئيس لينارت بوغه

أمام الدورة الثانية والثمانين للمجلس التنفيذي

السادة المدراء الموقرون،

أود أن أجمل ما دار من مناقشات، وأبرز ما أتخذ من قرارات في هذه الدورة.

ولكن وقبل ذلك، أود أن أسترجع ما قلته عند افتتاح هذه الدورة، وأن أكرر موقف الصندوق إزاء حالة الطوارئ الخاصة بالجراد الصحراوي في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، والتي تشكل خطراً مباشراً على أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين والمربين، أي المجموعة المستهدفة للصندوق. إننا ننسق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة الثنائية لمساعدة البلدان المعنية على التصدي لهذا التهديد بطرق متعددة ومختلفة، بالاستناد إلى خبرة الصندوق التي اكتسبها في السنوات الماضية. إننا نستخدم، كما هو ملائم، البرامج القطرية أو المنح المخصصة. ومع أن مساهمتنا سنتجلى في دعم الجهود الراهنة لعمليات الرش بالمواد الكيميائية، إلا أن استراتيجيتنا المحورية تتلخص في أن نعزز على الدوام قدرات البلدان المعرضة لهذا الخطر للوصول إلى حل مستدام، آمن، غير ضار بالبيئة وطويل الأمد لتهديد الجراد الصحراوي.

استعرض المجلس التنفيذي الوثيقة EB 2004/82/R.2، الخاصة باستراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق ورحب بالتوجه العريض المدرج فيها. وبعد تبادل غني للأراء، تم الاتفاق على الحاجة للمزيد من العمل على بعض العناصر الواردة في الوثيقة، وعلى ضرورة تجميعها من خلال إطار للنتائج يمكن بواسطته رصد وتقييم أنشطة القطاع الخاص المزمعة. وسيتم عرض الوثيقة مع إطار النتائج على المجلس في دورة أبريل/نيسان 2005 للمصادقة عليها.

أثنى المدراء التنفيذيون على الوثيقة الخاصة بالأولويات الاستراتيجية وبرنامج عمل وميزانية الصندوق ومكتب التقييم المستقل للصندوق للعام 2005 (الوثيقة EB 2004/82/R.3 وتصويبها)، والتي اتضح أنها أكثر استراتيجية بكثير وبالتالي فإنها تمثل تحسناً ملموساً عن طريقة العرض المتبعة في العام الماضي. وقد ساد تقدير عال عام لمستويات برنامج الإقراض والميزانية الإدارية المقترحة للصندوق. وتم التأكيد للمدراء على نية إدارة الصندوق في الحفاظ على مستوى عال لبرنامج الإقراض بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة.

كما وفرت الوثيقة للمجلس أيضاً وحتى تاريخه، تخصيص الأموال المرحلة من الميزانية الإدارية لعام 2003 واستعراضاً مسبقاً لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم للعام 2005 والتي لا تنطوي على أية زيادة بالقيم الفعلية.

وقد أعرب المدراء عن تطلعهم لاستلام المقترحات النهائية خلال دورة ديسمبر/كانون الأول، والتي سيتم عرضها في كل من الصيغة المعروفة للعرض على أساس فئات الميزانية التقليدية، والصيغة الجديدة للعرض على أساس الأنشطة. وكما تقرر في دورة أبريل/نيسان من هذا العام، فإن مقترحات الميزانية التي ستعرض علينا للنظر فيها في دورتنا المقبلة، سيتم استعراضها أولاً من قبل لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها المقرر يوم الأربعاء 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

كما استعرض المجلس التنفيذي تقرير رئيس لجنة التقييم الخاصين بالدورتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين للجنة (الوثيقتان EB 2004/82/R.4 و EB 2004/82/R.5). وعند المصادقة على التقريرين، وافق المجلس على تأجيل تقييم الآلية الإقراضية المرنة من قبل مكتب التقييم حتى 2006/2007.

كما تم استعراض التقرير السنوي الثاني عن نتائج وأثر عمليات الصندوق - العمليات المقيمة عام 2003 (الوثيقة EB 2004/82/R.6). وقد أثنى المجلس على مكتب التقييم لإعداده هذا التقرير الذي يوفر عرضاً لنتائج وأثر عمليات الصندوق بناءً على التقييمات التي أجريت عام 2003 بأسلوب يتسم بالشفافية والبلاغة. وقد لاحظ المدراء القضايا المتكررة والهامة ومضامينها على الصندوق مما أثير في الوثيقة. وبهذا الصدد، تم الاتفاق على أن توفر إدارة الصندوق استجابتها لهذه القضايا المثارة في التقارير المذكورة أعلاه في التقرير السنوي المرهلي الخاص بحفاظة المشروعات.

كما عرض رئيس مكتب التقييم على المجلس التقرير الرابع عن وضع سير العمل في التقييم الخارجي المستقل للصندوق (الوثيقة EB 2004/82/R.7). وفيما حين لاحظ المجلس أن التقييم الخارجي المستقل يسير على الموعد المحدد له، إلا أنه طلب عرض اختصاصات خبير الموارد البشرية الخاص بالتقييم الخارجي المستقل على المجلس في دورة ديسمبر/كانون الأول، مع التقرير التالي لوضع تنفيذ التقييم الخارجي المستقل.

وبما يتماشى مع سياسة التقييم الجديدة للصندوق، فقد استعرض المجلس تقرير الرئيس الأول عن وضع تنفيذ توصيات التقييم (الوثيقة EB 2004/82/R.8). وقد رحب المدراء بموجز المواضيع عريضة النطاق التي انبثقت عن تقييمات عام 2002، علاوة على تسليطات الضوء الرئيسية الخاصة بتنفيذ توصيات التقييم المختلفة، وكما نصت عليه سياسة التقييم، فقد تم توفير ملاحظات مكتب التقييم على التقرير أيضا.

استعرض المجلس التنفيذي وثيقتي الفرص الاستراتيجية القطرية لكل من موزامبيق (الوثيقة EB 2004/82/R.9) وأوغندا (الوثيقة EB 2004/82/R.10). وأعرب المدراء عن تقديرهم للجهود المستمرة للصندوق لضمان عرض إطار استراتيجي لبرامجه القطرية في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، وتقدموا باقتراحاتهم وأفكارهم لاستعراضها بغية تحسين إطار وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي.

بعدئذ استعرض المجلس التنفيذي الوثيقة الخاصة بالموارد المتاحة لعقد الالتزامات (الوثيقة EB 2004/82/R.11)، ولاحظ أن إجمالي صافي التدفقات من يناير/كانون الثاني حتى أغسطس/آب 2004 قد قدرت بحدود 252.6 مليون دولار أمريكي، مما يكفي لتغطية المبلغ المطلوب لاقتراحات المشروعات والبرامج المعروضة على المجلس التنفيذي في هذه الدورة.

تمت الموافقة على أربعة مشروعات وبرامج: بوروندي (الوثيقة EB 2004/82R. 12) وضميمتها والضمانات التكميلية الخاصة بها؛ وسري لانكا (الوثيقة EB 2004/82R. 15) وضميمتها والضمانات التكميلية الخاصة بها؛ وأذربيجان (الوثيقة EB 2004/82/R.17) وضميمتها والضمانات التكميلية الخاصة بها؛ واليمن (الوثيقة EB 2004/82/R.18) والضمانات التكميلية الخاصة بها وتصويبها). كما وافق المجلس على اقتراح المنظور المعدل وإجراءات تنفيذ مشروع تنمية موارد المجتمع المحلي وتطوير البنية الأساسية في أوموتارا في رواندا (القرض رقم: RW-537) (الوثيقة EB 2004/82R. 13). وحيث إنه، ولأسباب لوجستية، لم يكن بالمقدور مناقشة الاقتراحين الخاصين بالبرازيل ونيبال، إلا أن المدراء قد أولوا بتعليقاتهم ووجهات نظرهم مما من شأنه أن يسرع عملية الموافقة على هذين الاقتراحين المقرر استكمالهما وعرضهما على المجلس في دورة ديسمبر/كانون الأول 2004.

كما تمت في هذه الدورة الموافقة على ثمانية اقتراحات لمنح، ثلاثة منها للبحوث الزراعية وأنشطة التدريب التي تجريها مراكز دولية تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (الوثيقة EB 2004/82/R.19)، واثنان للبحوث الزراعية وأنشطة التدريب التي تجريها مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، (الوثيقة EB 2004/82/R.20). ومنحة واحدة للاتلاف الدولي المعني بالأراضي (الوثيقة EB 2004/82R. 21). أما المنحان المتبقيتان فهما لدعم تطوير شبكة النباتات الطبية في الأرجنتين والبرازيل والباراغواي والاوروغواي (الوثيقة EB 2004/82/R.22)، وللوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في أمريكا اللاتينية (الوثيقة EB 2004/82R. 23).

واستعرض المجلس أيضا الوثيقة الخاصة بأنشطة المشروعات المقررة للفترة 2004-2005 (الوثيقة EB 2004/82/R.24). وأحيط علما بالمعلومات التي توفرها الوثيقة بشأن البرامج والمشروعات في ذخيرة المشروعات ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية قيد الإعداد والمخطط لها للعامين 2004 و2005. وقد رحب المدراء بالخطط

الرامية لإجراء استعراض في الصندوق لعملية تجهيز المشروعات بهدف تحديد المجالات التي يمكن ترشيحها، وبالتالي ضمان توزيع أكثر توازناً للمقترحات التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دوراته عام 2005.

ومن ثم استعرض المجلس الوثيقة الخاصة بوضع مساهمات التجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2004/82/R.25). وفي التقرير الشفهي الذي رافق عرض الوثيقة، لاحظ المدراء أن وثائق المساهمات المودعة والدفعات المسددة بموجب التعهدات التي لا تستند إلى وثائق مساهمات قد وصلت إلى 420.4 مليون دولار أمريكي أي 84% من التعهدات. أما إجمالي التعهدات، بما في ذلك المساهمات التكميلية فقد وصل إلى 500.3 مليون دولار أمريكي أي 89.3% من المبلغ المستهدف وقدره 560 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا تحسناً عن الوضع الذي كان عليه الصندوق في نفس المرحلة من التجديد الخامس للموارد. وفي حين يعتبر هذا أمراً مشجعاً إلا أنه يجب ألا يدعو إلى الإفراط في الرضا عن الذات. إذ تم حث الدول الأعضاء التي لم تعلن عن تعهداتها للتجديد السادس إلى القيام بذلك بأسرع وقت ممكن، كما تمت دعوة الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإيداع وثائق المساهمات أو تسديد مساهماتهم في التجديد السادس إلى القيام بذلك على الفور.

كما استعرض التقرير الخاص بحافظة استثمارات الصندوق للفصل الثاني من عام 2004 (الوثيقة EB 2004/82R. 26)، ووفر تقرير شفهي أيضاً الأرقام المحدثة الخاصة بهذا الشأن. وقد لاحظ المدراء أنه وفي حين كان صافي خسائر الاستثمارات التي ولدتها حافظة الاستثمارات في الفصل الثاني من عام 2004 بما يعادل 14.4 مليون دولار أمريكي، قدر صافي دخل الاستثمارات بتاريخ 31 أغسطس/آب 2004 بحدود 54 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك، وفي يونيو/حزيران 2004 تم تمويل القسم الأخير من السندات المرتبطة بمؤشر التضخم بحدود 180 مليون دولار أمريكي، مما قرب إلى حد كبير مخصص الحافظة لمثل هذه السندات إلى نسبة 18% من المخصصات، كما هو منصوص عليه في سياسة الاستثمار.

وعرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات تقرير اللجنة عن اجتماعها السادس والثمانين (الوثيقة EB 2004/82/R.27). وكجزء من هذا التقرير، فقد صادق المجلس على توصيات اللجنة الخاصة بمستوى الاحتياطي العام، ومخطط الصندوق للتغطية الطيبة بعد انتهاء الخدمة. كما لاحظت اللجنة في الاستمرار بسعيها للحصول على توافق للآراء بشأن المبادئ التوجيهية لتوريد السلع والأعمال والخدمات الاستشارية بموجب قروض ومنح الصندوق، ورفع تقرير إلى المجلس بهذا الشأن في ديسمبر/كانون الأول 2004.

وقد أثنى المدراء التنفيذيون على إدارة الصندوق لعملها في تجميع سياسة الموارد البشرية (الوثيقة EB 2004/82/R.28)، وعند موافقتهم على هذه السياسة، أعرب المدراء عن وجهات نظرهم وتعليقاتهم التي ستؤخذ بعين الاعتبار عند تعديل الإجراءات. وما أن تستكمل الإجراءات الداعمة، حتى تدخل هذه السياسة، مع بعض التعديلات التحريرية الطفيفة، قيد التنفيذ لتحل مكان الدليل الحالي للسياسات الخاصة بموظفي الصندوق.

وقد وافق المجلس أيضاً على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين (الوثيقة EB 2004/82/R.29)، المتوقع عقدها في 16 و17 فبراير/شباط 2005. ولاحظ أن برنامج الأحداث المرافقة لدورة مجلس المحافظين سوف يعرض على دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

وقد أعرب المدراء عن تقديرهم للعمل الذي انطوت عليه المرحلة التحضيرية لتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2004/82/R.30). وأدركوا في الوقت ذاته، أن عملية المشاورات والتحقق من جميع المعطيات والبيانات لم تستكمل بعد. لذا، فقد تمت الموافقة على عدم نشر الوثيقة R.30 على الملأ في هذه المرحلة. وبهذا الصدد فسيتم نشر مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وجميع عناصر الدرجات القطرية في وثيقة للمجلس يتم نشرها في دورة المجلس التالية ما أن يتم استكمالها، (بما في ذلك المشاورات المخطط لها).

وفي هذا المضممار، وفيما يتعلق بالمقترحات الواردة في الفقرة 12 من الوثيقة EB 2004/82R. 30، فقد وافق المجلس على الاقتراحين الثاني والرابع، أي على النهج البراغماتي الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النائية والبلدان الأخرى التي ينخفض فيها عدد السكان انخفاضاً شديداً. والإشارة إلى استعراض المشروعات التي هي في حالة متقدمة من الإعداد والتي يتجاوز مقدار القرض المخطط لها المقدار المخصص وفقاً لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وكإجراء انتقالي، فسيتم استعراض هذه المشروعات من قبل المجلس، كما تم لحظ نية الإدارة التي تتلخص في عرض مثل هذه المشروعات على دورة المجلس في أبريل/نيسان 2005. إضافة إلى ذلك، فقد دعم المجلس الرأي القائل بوجود وجود منظور على مدى ست سنوات، أي دورتين من دورات تجديد الموارد قبل تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

واستعرض المجلس التنفيذي طلب عضوية غير أصلية في الصندوق (الوثيقة EB 2004/82/R.35) مقدمة من جمهورية كيريباتي، وأوصى برفعها إلى الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين للمصادقة عليها.

وقد تم انتخاب السيد دنزلاف (ألمانيا) وسعادة السيد بيريرا (سري لانكا) والدكتور العقيل (السعودية) من قبل المجلس التنفيذي كعضو وعضو مناوب أول وعضو مناوب ثان على التوالي لتمثيل مجلس المحافظين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الوثيقة EB 2004/82/R.31) لفترة تنتهي في سبتمبر/أيلول 2007. وقد فوض المجلس الرئيس صلاحية التفاوض على واستكمال الوثيقة القانونية المطلوبة من الصندوق كي يغدو عضواً في الاتفاق الإطاري المالي والإداري بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (الوثيقة EB 2004/82R. 32)، ولوضع اللمسات النهائية على اتفاقية تعاون بين الصندوق والوكالة الألمانية للتعاون التقني (الوثيقة EB 2004/82R. 33).

ونظر المجلس كذلك في الوثيقة المتعلقة بالمصروفات الخاصة بمقر الصندوق الجديد (الوثيقة EB 2004/82/R.34)، وأوصى بأن يوافق مجلس المحافظين على مصروفات خاصة قدرها 4.4 مليون يورو لتمويل المرافق والمواقع المشتركة في مقر الصندوق الجديد على مدى الفترة 2005 و2007. وقد عبر المدراء عن تقديرهم لسخاء البلد المضيف للصندوق وتطلعوا إلى الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً في ديسمبر/كانون الأول عن التكاليف المتضمنة.

وقد رحب المدراء بالتقارير الشفهية المقدمة حول الحلقة التدارسيتين غير الرسميتين للمجلس التنفيذي حول استعراض الأصول والخصوم والنهج القطاعية في الزراعة. وفيما يتعلق بالحلقة الأولى، لاحظ المجلس التقدم المحرز في أربع نقاط عمل في استعراض إدارة الأصول والخصوم.

وأما فيما يتعلق بالحلقة التدارسية غير الرسمية الخاصة بالنهج القطاعية في الزراعة، فأود أولاً أن أشكر حكومة أيرلندا لدعمها وانخراطها النشط في صياغة ورقة استعراضية للمجلس، وفي تقديمها لمجموعتين من الخبرات في تنفيذ القطاع الاجتماعي من النهج القطاعية في الزراعة في أفريقيا. وقد أوضحت المناقشات التي دارت في الحلقة أن بإمكان النهج القطاعية أن تلعب دوراً هاماً في موازنة وتنسيق الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف وثائق استراتيجيات الحد من الفقر. إن الصندوق سيدعم النهج القطاعية الفعالة، حيثما وجدت. وبالفعل فقد ناشدت بعض الحكومات الصندوق للمساهمة في النهج القطاعية بهدف مساعدتها لتعدو أدوات أفضل في الحد من الفقر الريفي. وبهذا الصدد فقد تم التأكيد على أن الصندوق لا يقدم دعماً من الميزانية للنهج القطاعية هذه، ولا ينوي تقديم مثل هذا الدعم في المستقبل.

ومن بين العوامل المؤثرة على نجاح العملية القائمة على أساس النهج القطاعية أو غيرها من العمليات المماثلة أو الأكثر محدودية، قدرات الصندوق على حوار السياسات، وإدارة المعارف، وتطوير الشراكات، والإدارة بغرض تحقيق الأثر. ويتم استعراض جميع هذه القضايا حالياً في الصندوق كما تتم تغطيتها أيضاً من قبل التقييم الخارجي المستقل. إننا نتوقع مناقشات لمجالات تعميق هذه القدرات، بما في ذلك التمثيل الميداني، لتكون من العناصر الهامة في مناقشات التجديد السابع. وقد توصلت الحلقة التدارسية غير الرسمية إلى نتيجة مفادها أنه ربما كان من الأفضل التطرق لهذه القضايا في عملية واحدة متجانسة متكاملة عوضاً عن إثارة جدل جزئي آخر حول مسألة النهج القطاعية بمفردها.

كما حظيت التحديثات على سير عمل كل من برنامج التغيير الاستراتيجي والحضور الميداني، والتي قدمها بالنسبة للحضور الميداني رئيس فريق العمل المتخصص التابع للمجلس التنفيذي السيد بيتر رايد، بالتقدير والإعجاب. وبالفعل، فإن المدراء يتطلعون إلى تقارير مكتوبة إضافية حول هذين الموضوعين في دورة المجلس القادمة.

وأخيراً، فقد وافق المجلس على نشر الوثائق التي عرضت على دورته الحالية كنسخ مطبوعة على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت، باستثناء الوثائق R.2 و R.30 و R.34 الخاصة على التوالي باستراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق، والتقارير المرحلي الخاص بتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والمصروفات الخاصة بمقر الصندوق الجديد. كذلك تمت الموافقة على نشر الوثائق الإعلامية على موقع الصندوق المحمي على شبكة الإنترنت.

المدراء الموقرون،

قبل اختتام هذه الدورة، أود أن ألقى بتحية الوداع على المدير التنفيذي للسويد السيد مايكل اوديفال، وأود أن أشكره نيابة عنا جميعاً على مداخلته البناءة التي ما فتىء يدلي بها في مناقشات المجلس التنفيذي. وإننا نتمنى له بكل إخلاص النجاح والتوفيق في مهامه المستقبلية.

والآن اسمحوا لي أن أشكركم جميعاً على دورة ثرية ببناءة وأن أتمنى لكم عودة سالمة إلى دياركم.

